

## معضلة الأمن المجتمعي في الساحل الإفريقي: دراسة في تأثير البعد الوشائجي للهوية على عملية بناء الدولة الوطنية

### *The Dilemma of Societal Security in the African Sahel: A Study on the Impact of the Identity Dimension on the Nation- Building Process*

رزائية عجال<sup>1\*</sup>، بن زحاف فيصل<sup>2</sup>  
<sup>1</sup> جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر  
<sup>2</sup> جامعة وهران 2 محمد بن أحمد؛ الجزائر

تاريخ الإستلام: 2021/5/24 تاريخ القبول: 2021/8/22 تاريخ النشر: 2023/9/11

#### ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية معضلة الأمن المجتمعي في منطقة الساحل الإفريقي، من خلال إبراز تأثير البعد الوشائجي للهوية على عملية بناء الدولة الوطنية. أولا سيتم التطرق للبناء المعرفي لنظرية الأمانة ومعضلة الأمن المجتمعي. ثانيا توضيح العلاقة بين الهوية والبقاء وعملية البناء. توفر هذه الدراسة أهمية الهوية الوطنية في بناء الدولة، وتأثير العامل الخارجي في مختلف الأزمات الأمنية من خلال مشكلة الهوية. **الكلمات المفتاحية:** الأمن المجتمعي؛ الأمانة؛ الحالة الاستثنائية؛ معضلة الأمن؛ الهوية.

#### Abstract:

This research paper deals with the societal security dilemma in the Sahel region, through the influence of the relational dimension of identity on the process of building the national state. First, the cognitive building of security theory and the societal security dilemma will be addressed. Second, clarify the relationship between identity, survival, and the building process. This study provides the importance of national identity in building the state, and the influence of the external factor in various security crises through the problem of identity.

**Keywords:** Societal security; Securitization; Exceptional case; Security dilemma; Identity.

\* المؤلف المراسل.

## مقدمة:

تعتبر المعضلة الأمنية المجتمعية إحدى أهم مصادر (اللا)أمن لدى مدرسة كوبنهاغن، حيث تشير إلى تلك الاستراتيجيات التي تضعها المجتمعات كل على حدى لحماية وجودهم من الأخطار الناتجة عن التهديدات الموجهة ضد هوياتهم، إنها تؤدي إلى نفس نوع التفاعل السلبي للمعضلة الأمنية بين الدول. وقد ظهرت نتيجة للتحويلات الاستمولوجية في مفهوم الأمن، من خلال الانتقال من مرجعية الدولة كوحدة تحليل إلى اعتبار المجتمع الموضوع المرجع للأمن. تشير المعضلة الأمنية المجتمعية إلى تحول في طبيعة النزاعات والممارسات الأمنية التي كانت تميز الساحة الدولية قبل نهاية الحرب الباردة، من نزاعات صلبة بين الدول إلى نزاعات داخل الدولة الواحدة خصوصا في مناطق شرق أوروبا، آسيا، أفريقيا، كما تبرز ذلك الانتقال في القيمة الأساسية موضوع التهديد، من خلال التركيز على هوية الجماعات والأفراد.

إضافة إلى ذلك، يعتبر مفهوم الأمن مفهوما شاملا يضم العديد من القطاعات: السياسية، العسكرية، الاقتصادية، المجتمعية والبيئية، ويركز على فواعل ومرجعيات متعددة قد تكون الدول أو المجتمعات أو الأفراد. فالاعتقاد القائم على محورية أمن الدولة لا يشير بالمطلق إلى أن الجماعات والأفراد داخلها آمنين، حيث هناك العديد من الدول الآمنة في حين أن الجماعات والأفراد داخلها يعيشون تحت ظروف انعدام الأمن، كما يشير تعدد الفواعل والقطاعات الأمنية إلى تعدد وتنوع التهديدات ومصادرها، ومع تأثير العولمة أصبحت هذه التهديدات شاملة وعابرة للحدود، كما لم تعد مرتبطة بالدول فقط.

والملاحظ أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر من أهم المناطق التي تعاني المعضلة الأمنية المجتمعية، يرجعها التيار السائد نتيجة للعديد من العوامل والأسباب كعجز دول هذه المنطقة على بناء دولة وطنية قادرة على القيام بوظائفها الأمنية، والسياسية، والإقتصادية إضافة إلى أسباب أخرى سياسية، أمنية، تاريخية، تنموية، والتي تلعب دورا مهما في عملية بناء الدولة

الوطنية، على النقيض من هذا سنجد في هذه الدراسة بأن هذه الأسباب المتعددة والمتنوعة والمتكاملة إنما هي أسباب ثانوية بعد إدراك العامل الخارجي كعامل أساسي في حدوثها، لإثبات هذا التصور سنبرز حجم تأثير البعد الوشائجي للهوية على عملية بناء الدولة الوطنية ودور العامل الخارجي في ذلك، من خلال طرح السؤال التالي: **كيف يؤثر البعد الوشائجي للهوية على عملية بناء الدولة الوطنية؟**. يتطرق التيار السائد للعديد من الأسباب المؤدية إلى أزمة الهوية أو معضلة الأمن المجتمعي، في حين سنفسر حدوثها من خلال سبب رئيسي ممثلاً في العامل الخارجي، إننا نؤكد على أن بناء هوية وطنية واحدة كفيل بوقف التدخلات الخارجية وبالتالي تحقيق الاستقرار الذي يسهم بشكل أساسي في بناء الدولة وتحقيق التنمية. إن استقرار منطقة الساحل ارتبط في الغالب بعوامل داخلية؛ فنجد أن النزاعات داخل الدولة الواحدة يتكرر باستمرار على عكس خارجها (نزاعات وصراعات عرقية، اثنية، دينية وطائفية مذهبية، داخل الدولة الواحدة أو داخل المركب الأممي الاقليمي لمنطقة معينة). وعليه سنبرز دور الهوية الوطنية في عملية البقاء، كما سنتطرق لتداعيات تأثير البعد الوشائجي للهوية على عملية بناء الدولة الوطنية القادرة على القيام بوظائفها الأمنية، السياسية، الاقتصادية، القائمة على أساس تحقيق المصلحة العامة الهادفة لبناء هوية وطنية تحت غطاء الانتماء للدولة القومية.

## أولاً: البناء المعرفي لنظرية الأمنة ومعضلة الأمن المجتمعي

يعبر الأمن عن قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي يرونها معادية، يعكس هذا ديناميكية مفهوم الأمن ضمن إطار النظام الدولي، من أمن الدول إلى أمن المجتمعات والأفراد.<sup>1</sup>

### 1: من الدراسات الاستراتيجية إلى الدراسات الأمنية النقدية

تميزت السياسة الخارجية في مرحلة الحرب الباردة، بفهم الأمن على التفاعل بين ثلوث الدولة ذات السيادة، والجيش، والحفاظ على نظام القوة الدولي، كانت الدراسات الأمنية يشار إليها غالباً باسم الدراسات الاستراتيجية.<sup>2</sup> امتد هذا التصور في الفترة الممتدة من نشأة الدراسات الأمنية كحقل معرفي إلى غاية نهضته منتصف الثمانينات،<sup>3</sup> تزامنت هذه الفترة مع هيمنة النزعة الدولاتية.<sup>4</sup> تحت هذا المنظر جاءت مفاهيم الأمن القومي تجسيدا لهذا التصور، من أهمها تعريف والتر ليبمان Walter Lippmann كالتالي: "قدرة الأمة على مواجهة التهديدات ضد قيمها الأساسية والمحافظة عليها بالانتصار في الحرب أو أنها لا تكون معرضة لخطر التضحية بها إذا كانت ترغب في تجنب الحرب"<sup>5</sup>، أما "والفرز" Arnold

<sup>1</sup> - سليم قسوم، "دراسات الأمن البيئي: المسألة البيئية ضمن حوار المناظرات في الدراسات الأمنية النقدية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 40/39، (2013)، ص. 5.

<sup>2</sup> - Ken Booth, "Critical Security studies the Encyclopedia of Peace Psychology", First Edition Edited By Daniel J.Christie, (Blachwell Publishing LTD, 2012 ), P.2.

<sup>3</sup> - Stephen walt, "The Renaissance Of Security Studies", International Studies, Quarterly Vol.35. No.02 (june 1991): 211-239. p. 213: David A. Baldwin, "Security Studies And The End of The Cold War", Porld politics, Vol.15 (octobre1995): 117-141.

<sup>4</sup> - سيد أحمد قوجيلي، "تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي"، العدد 169، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2013)، ص. 10.

<sup>5</sup> - سيد أحمد قوجيلي، "الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن"، (الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014)، ص. 10.

Wolfers " فعرفه بغياب التهديد ضد القيم المكتسبة وعدم الخوف من تعرض هذه القيم للهجوم".<sup>6</sup> في حين يرى "جياكومو لوسيانى" Giacomo Luciani أنه يعبر عن "قدرة الدولة على مقاومة العدوان من الخارج، هذه النظرة تعكس بلا شك الافتراض القائل بأن امتلاك الأرض والموارد الطبيعية هما أساس الرفاهية الاقتصادية للأمم"<sup>7</sup> غير أن القوة العسكرية ليست المصدر الوحيد للأمن القومي ونتيجة لذلك تشمل الدراسات الأمنية أيضا ما يطلق عليه أحيانا "فن الحكم".<sup>8</sup> إن التحولات التي مست بنية النظام الدولي فرضت ضرورة إعادة تعريف الأمن والتركيز على فواعل أخرى غير الدول،<sup>9</sup> فالسلام يتحقق بفعل مجموعة من الوحدات وليس محصورا في الدولة فقط،<sup>10</sup> وهو ما اعتبره "واين جونز" Wyn Jones فهما ضيقا للأمن.<sup>11</sup> البداية الأولى لعملية التوسيع جاءت مع نشر أعمال "كينيث بولدينغ" kenneth E. Boulding حول "السلام المستقر"<sup>12</sup> و"يوهان غالتونغ" johan Galtung حول "السلام الإيجابي"، غير أن البداية الفعلية لعملية التوسيع جاءت بعد نشر كتاب "باري بوزان" الشعب، الدولة والخوف 1982، والذي دعا فيه إلى مقارنة قطاعية للأمن بتوسيع نطاق التحليل.<sup>13</sup>

<sup>6</sup> - Bert edstrom, "Japon And Human Security: The Derailing Of a Foreign Policy Vision", Institute For Security &Development Policy(2011), p.7.

<sup>7</sup> - Giacomo Luciani, "The Economic Content of Security", Journal of Public Policy, Vol.8, No.2(1989),p.152.

<sup>8</sup> - Stephen walt, "The Renaissance Of Security Studies", Op. Cit., 211-239.

<sup>9</sup> - Julia Maxted and A Bebe Zegeye, " Human Security and Conflict in the Horn Africa", African Security Review 10(4). 2001, p.96.

<sup>10</sup> - Albert le Gault, " Reflexion sur Un Nouvel Ordre Mondial", Vol.3 (Octobre 1994).

<sup>11</sup> - David A. Welch, " Security, Strategy and Critical Theory", American Political Science, Vol.94, No.2, P. 523.

<sup>12</sup> - kenneth E. Boulding, "Stable peace", (Austin: University of Texas Press, 1978).

<sup>13</sup> - سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية: مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن، مرجع سابق، ص. 18.

## 2: الأمن المجتمعي ومعضلة الأمن

## أ- الأمن المجتمعي مدخل جديد للدراسات الأمنية النقدية

مثل ظهور مفهوم الأمن المجتمعي استجابة لسلسلة من النزاعات الوطنية، برزت في الثمانينات وركزت بشكل أساسي على القطاعات المجتمعية والبيئية والاقتصادية،<sup>14</sup> فالتغيير الهيكلي الناجم عن انهيار الاتحاد السوفيتي كان مزدوجا، إحدى نتائجه المباشرة فتح مجال أكبر لعمل القوى السياسية، الاقتصادية، والمجتمعية،<sup>15</sup> فالتحديات أصبحت موجهة نحو الجماعات الاجتماعية.<sup>16</sup> انفتح هذا على دراسة أمن الهوية وأشار إلى الحالات التي لا تتماشى فيها الدولة والمجتمع،<sup>17</sup> هذه التصورات تشير إلى تحول في القيمة النهائية للموضوع المرجع للأمن، فالأسلحة النووية اليوم تتحدى بشكل أساسي الواقع لأنها تنفي احتكار النظام السياسي قدرة ممارسة العنف داخل أراضيه، فالدول حسب "دانيال ديودوني" Daniel Deudney تمتلك اليوم القدرة على شرعنة العنف داخل أراضيه ولكنها لا تمتلك القدرة على احتكاره.<sup>18</sup> وقد اقترح "أول وايفر" Ole Wæver ازدواجية أمن الدولة وأمن المجتمع، حيث يقول: "إذا فقدت الدولة سيادتها فلن تعيش كدولة، وبالمثل إذا فقد المجتمع هويته فلن يعيش كمجتمع، كلا الاستعمالين يدل على البقاء".<sup>19</sup>

<sup>14</sup> - Barry Buzan and Lene Hansen, *The Evolution of International Security Studies*, (Cambridge, New York, Madrid, Cap Town, Singapore, Sao Paolo, Delhi, Dubai, Tokyo: Cambridge University Press 2009), P. 213.

<sup>15</sup> - Barry Buzan, *Security the State the New World Order, and Beyond*, In Ronnie D. Lipschutz, ed, *On Security* (New York: Colombia University Press, 1995), p. 148.

<sup>16</sup> - James Der Derian, *The Value of Security: Hobbes, Marx, Nietzsche, and Baudrillard*, In Ronnie D. Lipschutz, ed, *On Security* (New York: Colombia University Press, 1995), p. 33.

<sup>17</sup> - Barry Buzan and Lene Hansen, *Op. Cit.* p. 213.

<sup>18</sup> - Daniel Deudney, *Political Fission State Structure, Civil Society and Nuclear Weapons in the United State*, In Ronnie D. Lipschutz, ed, *On Security* (New York: Colombia University Press, 1995), p. 6.

<sup>19</sup> - Paul Roe, *Ethnic Violence and Societal Security Dilemma*, Routledge(Taylor& Francis Group, London, Ney York, 2005), p. 43.

## ب- معضلة الأمن المجتمعي

في ظل المجتمع الفوضوي الذي كان موجودا في معظم فترات التاريخ نشأ ما يمكن تسميته بالمعضلة الأمنية،<sup>20</sup> التي تشير إلى ملاحظة مفادها أن الاستعدادات العسكرية في دولة واحدة غالبا ما يكون لها عواقب غير مقصودة، تتمثل في اثاره قلق واضعي السياسات في الدول الأخرى،<sup>21</sup> أي أن سعي الدولة لتحقيق الأمن والهروب من تأثير قوة الآخرين سيجعل هؤلاء أكثر انعداما للأمن،<sup>22</sup> وقد لخص "باري بوسن" Barry Posen هذا الأمر بدقة قائلا "ما يفعله المرء لتعزيز أمنه يؤدي إلى ردود أفعال يمكن في النهاية أن تجعل المرء أقل أمنا"،<sup>23</sup> وتستخدم المجموعات المستقلة حديثا لتقييم الآثار الهجومية لشعور الآخرين بالهوية التاريخ: كيف تصرفت المجموعات في المرة الأخيرة التي كانت فيها غير مقيدة؟. وعليه فإن معظم المشاكل التي تحول دون التعاون بين الدول تكمن في الطبيعة المحددة لهويات المجموعة أو الحوافز قصيرة المدى للقادة للعب الورقة القومية لتأمين سلطتهم. تظهر هذه المشاكل الاستراتيجية أن القليل جدا من اثاره التآلف القومي مطلوب لتوليد مواقف خطيرة للغاية.<sup>24</sup>

\* بالنسبة للأمن المجتمعي فالهدف المرجعي هو هويات جماعية واسعة النطاق يمكن أن تعمل بشكل مستقل عن الدولة مثل الأمم والأديان، وبالنظر للطبيعة الغريبة لهذا النوع من الكائنات المرجعية، من الصعب للغاية انشاء حدود صلبة بين التهديدات الوجودية والتهديدات الأقل خطرا، تتطور الهويات الجماعية بشكل طبيعي وتتغير استجابة للتطورات الداخلية والخارجية، قد ينظر إلى هذه التغيرات على أنها عدوانية أو مبتذلة، وتشير مصادرها إلى التهديدات الوجودية، أو قد يتم قبولها كجزء من تطور الهوية. انظر

Barry Buzan, Ole Waever and Japde de Wilde, " Security: A New Framwork for Analysis" (Boulders, CO: Lynne Rienner, 1998), p. 23.

<sup>20</sup> - John H. Herz, Idealist Internationalism and the Security Dilemma, World Politics, Vol.2, No.2 (January, 1950): 157-180.

<sup>21</sup> - Keith Krause and Michael C. Williams, Critical Security Studies: Concepts and Cases, UCL Press (1997), p. 12.

<sup>22</sup> - H. Herz, Idealist Internationalism and the Security Dilemma, Op. Cit, 157-180.

<sup>23</sup> - Paul Roe, Ethnic Violence and Societal Security Dilemma, Op. Cit.

<sup>24</sup> - Barry Posen, The Security Dilemma and Ethnic Conflict, Survival, Vol. 35, No. 1, pp 28,31.

### 3: الأمانة كفعل الخطاب: البناء السوسيو لغوي لفعل الكلام

يرى "أول وايفر" بأن الأمن المجتمعي منفصل عن أمن الدولة، فلكل منهما موضوع مرجعي.<sup>25</sup> وفي مقاله بعنوان "الأمننة ونزع الأمانة" يعرف الأمن بأنه فعل الكلام حيث يقول "ما هو الأمن؟ يمكن للمرء أن ينظر للأمن حسب نظرية اللغة كفعل الكلام، حسب هذا الاستعمال الأمن ليس اشارة تشير إلى شيء ملموس الكلام في حد ذاته هو الفعل"،<sup>26</sup> أي أن التهديد ليس سوى تهديد بسبب التهديد الذي يثيره القول "أنا أهدد" أو "أنا مهدد".<sup>27</sup> تقوم نظرية الأمانة على تمييز "جون أستون" John L.A.Austin في نظريته العامة لأفعال الكلام، فالنطق بالجملة هو أداء لها،<sup>28</sup> وعليه تفهم الأمانة على أنها عملية خطائية استطرادية،<sup>29</sup> وهو ما يشير إلى أهمية الخطاب وتأثيره في تشكيل الفعل الأمني،<sup>30</sup> وبذلك

<sup>25</sup> - Ole Waver, "Securitization and Desecuritization", in Ronnie D. Lipschutz, ed, On Security (New York: Colombia University Press, 1995), p. 68.

<sup>26</sup> - Paul Roe, "Securitization and Minority Rights: Condition of Desecuritization", Security Dialogue, Vol. 35. No. 03 (Sept, 2004), p.281

<sup>27</sup> - Jef Huysmans, Revisiting Copenhagen: Or, On the Creative Development of Security Studies Agenda in Europe, Barry Buzan and Lene Hansen (ed), International Security, SAGE Publication (2007), P. 54-55.

\* إن الأمن مرجعية ذاتية أي ما يحدده الفاعلون وليس ما هو موجود حقيقة، أما الأمانة فهي فهم مشكل بين عدة ذوات وعبرة عن هدف اجتماعي محدد، تتم بين فاعلين أو أكثر. للمزيد من التمييز انظر:

Barry Buzan, Ole Waver and Japde de Wilde, "Security: A New Framwork for Analysis" Op. Cit. P. 29-31.

<sup>28</sup> - John L.A.Austin, "How to Do Things With Words", (Oxford: Clarendon press, 1962), p. 6.

\* وفق نظرية أفعال الكلام لـ "جون أستون"، الكلام في حد ذاته الفعل، أي النطق أو التكلم يؤدي أو ينشئ حالة مغايرة للحالة القائمة قبل الكلام، أي الكلام ينقلنا من وضع "نحن فيه" إلى وضع مغاير عما "نحن فيه". للمزيد من التفصيل حول نظرية أفعال الكلام أنظر:

John L.A.Austin, "How to Do Things With Words", Op. Cit. P. 5-6,7.

<sup>29</sup> - Barry Buzan, "The Geopolitical Reconstruction of Asia: A Reflection Ten Years on From Regions and Powers", Politique étrangère (Summer Issues, 2012), PP. 331-344.

<sup>30</sup> - عادل زقاع، المعضلة الأمنية المجتمعية: خطاب الأمانة وصناعة السياسة العامة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، (جوان 2011)، ص.7.



تعمل اللغة كأداة وسيطة تجلب الممارسات الاجتماعية إلى إطار التواصل المؤسسي إنها قوة حاسمة تدمج العلاقات الاجتماعية،<sup>31</sup> إن الأمانة هي هدف مشترك ذو نوعية اجتماعية وجزء من عالم خطابي مشكل ومبنى من الناحية الاجتماعية،<sup>32</sup> وعليه سوف يتم تعريف حالة معينة على أنها حالة تنتمي لفئة (الأمن) بمجرد أن تمتلك الكلمات قوة التلفظ<sup>33</sup> ولكن كيف يتحدث المجتمع؟ يقول "وايفر" بأنه ليس المجتمع هو الذي يتكلم بل الجهات الفاعلة فيه، يستتبع ذلك بأن التعريف الأساسي للمشكلة الأمنية يغير الأسس لجميع القضايا الأخرى.<sup>34</sup> ولكن ربط الأمن بالكلام قد يؤدي إلى وجود تهديد فعلي على مثله، فقد أشارت "لين هانسن" Lene Hansen إلى حالة اغتصاب النساء الباكستانيات؛ من خلال الاعتراف الخطابي بالاغتصاب فإن المرأة تتعرض لخطر معاينة نفسها، لذا الاستراتيجية التي تختارها هؤلاء النسوة غالبا ما يكون الصمت أو الهروب. وبالرغم من أن هذه الممارسات موجهة إلى

<sup>31</sup> - Jef Huysmans, " Definning Social Constuctivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security", Alternatives, Vol.27(2002), p.44-45.

\* يقول "جيف هيومانس" تلعب اللغة دورا في التعبئة الاجتماعية، بالرغم من أن العملية لا يمكن اختزالها في قالب لغوي واحد، فاللغة لها سعة تكاملية إنها تمكن من ربط الميزات المعزولة كالإرهاب والهجرة والمخدرات... للمزيد انظر

Jef Huysmans, " Definning Social Constuctivism in Security Studies: The Normative Dilemma of Writing Security", Op. Cit. P.44.

<sup>32</sup> - Barry Buzzan, Ole Waever and Japde de Wilde, " Security: A New Framwork for Analysis" Op. Cit. P.31.

<sup>33</sup>- Ole Waever, " Security the Speach Act Analysing the Politics of Th a Word", Paper Presented the Research Training Seminar, Sostrup Manor, (June 1989), p.42.

<sup>34</sup> - Ole Waever, " Security the Speach Act Analysing the Politics of Th a Word", Op. Cit. P.54-56.

أفراد معينين فإنها تنتج في الوقت نفسه الخوف الجماعي وتعتمد عليه.<sup>35</sup> وعليه فإننا نوافق "لين هانسن" في أنه إذا كان الأمن كفعل الكلام، فإنه متورط بعمق في إنتاج الصمت. فالصمت قوة استراتيجية تستوعب التهديدات وتفردتها مما يجعل المقاومة والتعبئة السياسية صعبة.

#### 4: الأمانة وحالة الاستثناء

اعتمد منظرو مدرسة كوبنهاغن على أعمال "كارل شميت" Carl Shmitt حول الحالة الاستثنائية، فجوهر السياسي يتضمن تكوين قرار حول العدو، تتحول كل الأشكال النقيضة: الدينية، الأخلاقية والاقتصادية إلى نقيض سياسي؛ إذا كانت قوية بما فيه الكفاية لتجميع البشر وفق الصديق العدو.<sup>36</sup> فالقرار السيادي الذي يؤسس المجتمعات من خلال تشكيل عدو، سيكون الأمن هو الأفق الأساسي للسياسة بناء "نحن" ضد "هم"،<sup>37</sup> وعليه فإن السيادة تنحصر بشكل حصري في الدولة وصاحب السلطة هو من يقرر حالة الاستثناء وكيفية معالجتها،<sup>38</sup> كما أنها تأخذ الصيغة والسياق القانوني لها.<sup>39</sup> لقد قامت مدرسة كوبنهاغن بتنظير عملية الأمانة، التي من خلالها يؤدي اطلاق تسمية الخطر الأمني على

<sup>35</sup> - Lene Hansen, Lene Hansen, "The Little Mermaid's Silent Security Dilemma and the Absence and of Gender in the Copenhagen School," Millennium - Journal of International Studies, Vol.29, No.2 (2000), PP. 287-306.

<sup>36</sup> - Carl Shmitt, "The Concept of the Political", Tans, By George D.Schwab, (Chicago: University of Chicago Press, 1996), p. 37.

<sup>37</sup> - Claudia Aradu, "Limits of Security, Limits of Politics? A response", Journal of International Relation and Development Vol. 9, No, 1(2006) PP: 81-90.

<sup>38</sup> - Carl Shmitt, "Political Theology: Four Chapters on the Concept of Sovereignty", Trans. By George D. Shwab (Mit Press, 1985), PP. 1-4.

<sup>39</sup> - نورالدين علوش، "أعلام الفلسفة السياسية المعاصرة"، (الجزائر: ابن النديم للنشر والتوزيع: 2013)، ص ص. 29،32.

الخطر المهدد إلى اعلائه فوق أي تهديد آخر.<sup>40</sup> إن الأمانة الناجحة لها ثلاث مكونات أساسية: التهديدات الوجودية، اجراءات الطوارئ، الآثار على العلاقة بين الوحدات من خلال التحرر من القواعد.<sup>41</sup> وعليه تصبح القضية قضية أمنية متى عرّف المرء ذلك الشيء على أنه تهديد ويستلزم ذلك قبول الجمهور،<sup>42</sup> حيث يمكن التعامل معها بسرعة ودون القواعد والأنظمة العادية لصنع السياسات،<sup>43</sup> وبالتالي تعتبر الأمانة نتيجة عمل الخطابات السياسية والتعبئة السياسية وممارسات الأجهزة الأمنية على أساس حجة الطوارئ.<sup>44</sup> وعليه عرف "بول رو" Paul Roe "الأمانة" بأنها عملية دعوة واستجابة يقوم صاحب السلطة بتعريف قضية كقضية أمنية ثم يجب على الجمهور الرد بالقبول.<sup>45</sup> غير أننا لا نوافق على حصر دور الجمهور في تلقيه للخطابات، فالأمانة تفهم بشكل أفضل على أنها عملية براغماتية تحدث داخل وكجزء من تكوين الظروف بما في ذلك السياق والتصرف النفسي الثقافي للجمهور، والقوة التي يجلبها كل من المتحدث والمستمع للتفاعل.<sup>46</sup>

<sup>40</sup> - K.M. Fierke, Constructivism, In Tim Dunne, Milya Kurki, Steve Smith (ed), International Relation Théories Discipline and Diversity, Third Edition, (Oxford: University of Oxford Press, 2013), P. 200.

<sup>41</sup> - Barry Buzzan, Ole Waever and Japde de Wilde, "Security: A New Framwork for Analysis" Op. Cit. P. 26.

<sup>42</sup> - Ali Diskaya, "Towards a Critical Securitization Theory The Copenhagen and Aberystwyth Schools Of Security Studies", E-International Relations (Feb, 2013).

<sup>43</sup> - Rita Taurek, Securitization Theory and Securitization Studies, Journal of International Relation and Development, Vol. 9(2006), PP. 53-55.

<sup>44</sup> - Didier Bigo, Security and Immigration: Towards a Critique of the Governmentality of Unease, Barry Buzan and Lene Hansen (ed), International Security, SAGE Publication (2007), P. 230.

<sup>45</sup> - Paul Roe, "Securitization and Minority Rights: Condition of Desecuritization", Security Dialogue, Vol. 35. No. 03 (Sept, 2004), PP.281-283.

<sup>46</sup> - Thierry Balzacq, "A Theory of Securitization: Origins, Core Assumptions, an Variants,"in Thierry Balzacq,ed., Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve (London & N.Y.: Routledge, 2011),PP.3-7.

## ثانيا: تداعيات البعد الوشائجي للهوية (الأنا، الآخر- نحن، هم) على عملية بناء الدولة الوطنية في الساحل

### 1: الهوية والبقاء

يعرف المجتمع على أنه الوحدة الاجتماعية التي توفر الموقع الأساسي لتحديد هوية أعضائها، وله بعد موضوعي وذاتي، بشكل موضوعي؛ يتم الإشارة إلى المجتمع وتمييزه عن المجتمعات الأخرى بواسطة علامات مثل اللغة والعادات، ذاتيا إنه مستودع المعاني والهويات المشتركة لأعضائه الذين يمتلكون ما أطلق عليه "كارل دويتش" Deutsch Karl بالشعور المشترك "نحن نشعر".<sup>47</sup> ويتم تعريف الهوية على أنها مجموعة الأفكار والممارسات التي تحدد أفرادا معينين أو تضعهم كأعضاء في مجموعة اجتماعية، فالمجتمع يدور حول الهوية حول التصور الذاتي للأفراد والمجتمعات، والهوية الوطنية هي أهم مرجع للأمن المجتمعي، التي تتضمن الشعور بالانتماء إلى المجتمع السياسي والمؤسسات المشتركة إضافة إلى ممارسة المواطنة في الاستفادة من الحقوق وأداء الواجبات لجميع أفراد المجتمع دون استثناء والأمة هي عبارة عن مجتمع يخضع لنفس القواعد والمؤسسات داخل اقليم واحد.

تتميز الهوية الوطنية بتعقيد استثنائي في محاولات بنائها نتيجة لوجود عناصر مترابطة ومتشابكة كالأرض التاريخية والثقافة المشتركة، وحرية التنقل لجميع الأعضاء داخل الاقليم،

\* هناك اختلافات بين النظرة الفلسفية والنظرة السوسولوجية للأمننة، الأول هو أن البديل الفلسفي يقلل في نهاية المطاف من الأمن إلى اجراء تقليدي مثل الزواج حيث يجب أن تسود ظروف السعادة (شروط نجاح فعل الكلام) بشكل كامل حتى يمر الفعل، أي اختزال الجمهور واستقلالته عن المتكلم، في حين تجادل وجهة النظرة السوسولوجية على العكس من ذلك والتي ترى في الأمننة على أنها عملية براغماتية. للمزيد أنظر

Thierry Balzacq, "A Theory of Securitization: Origins, Core Assumptions, anVariants," Op. Cit. P. 3.

<sup>47</sup>- Tobias Theiler, "Societal Security and Social Psychology", Review of International Studies(2009), N. 29. PP. 249-268.

والاقتصاد المشترك، الحقوق والواجبات المشتركة لجميع أفراد المجتمع، كما حدد ذلك "انتوني سميث" Anthony Smith، هذا التعقيد يشير في حد ذاته إلى تعقيد التهديدات المحتملة لها، قد تكون أفقية كالهجرة أو عمودية كالاندماج أو الانفصال.<sup>48</sup> إن الهوية مهمة في عملية البناء، فالأنماط التنموية مثلا يمكن تفسيرها من خلال الطريقة التي واجهت بها الأمم والمجتمعات مشاكل بناء الأمة وبناء الدولة وكيفية حلها،<sup>49</sup> إن الهويات أساس المصالح فهي تشكل المصالح والأفعال من خلال هيكل التفاعل الاجتماعي فتصريف المصالح يكون عبر عملية التفاعل، وبالتالي تشكل عاملا أساسيا في تشكيل المصالح.<sup>50</sup>

إضافة إلى ذلك، بالرغم من الاختلاف القائم بين الدولة الأمة والدولة القومية من حيث بناء أحدهما للآخر، تكمن أهمية الهوية في بناء الدولة الوطنية من حيث أنها تؤدي إلى تعزيز الاستقرار والأمن، والذي سينعكس حتما على بناء قوة قادرة على حماية الدولة ضد التهديدات الخارجية، وتقف أمام محاولات التدخل الخارجي في شؤون الدولة الوطنية تحت أي ذريعة يراد من خلالها التدخل.

<sup>48</sup> - Branka Panic, "Societal Security-Security and Identity", WBSO (April- June, 2009), No. 13. P. 32.

<sup>49</sup> - ثامر محمد كامل الخرجي، "النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة"، ط 1، (عمان: الأردن، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع 2004)، ص 134.

\* عمقت تيارات العولمة من أزمة المعنى فالأفراد والجماعات فقدوا الحدود الواضحة لهوياتهم، وأصبح من الصعب تعريف ذاتنا وهوياتنا وتحديد ذات الغير المختلف عَنَّا. إن الهوية عبارة عن علاقة جدلية بين الأنا والآخر ومع تزايد الاحتكاكات الثقافية بين الشعوب والأفراد فمن المنتظر أن تشكل الديناميات الهوياتية أحد العناصر الأساسية لمعالم القرن الواحد والعشرين، وتتجسد الهوية اليوم من خلال مجموعة متغيرات ذات أبعاد محلية ووطنية ودولية. للمزيد أنظر: محمد سعدي، "الهوية.. من الوحدة إلى التعدد"، العدد 07، (آفاق المستقبل: سبتمبر/أكتوبر، 2010)، ص ص. 82-83.

<sup>50</sup> - Alexander Wendt, "Anarchy is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics", International Organisation, Vol. 46, No. 2(1992): PP. 398-400.

## 2: الأمن المجتمعي وبناء الدولة الوطنية في الساحل الافريقي

يرى "إيدغار موران" Edgar Morin أن المجتمعات التاريخية في الواقع مجموعات شاسعة تتكون من الأعراق والطبقات غير المتجانسة، فهي كالمجتمعات القديمة مندمجة بشكل ضعيف، وبالتالي تحاول السلطة موازنة التكامل الضعيف بالإكراه الشديد والذي بدوره يؤدي إلى زياد عدم التجانس، وفي هذا المجتمع يصبح جهاز الدولة كيانا متميزا ومنفصلا، وتصبح علاقته بالمجتمع غامضة ومتفجرة. إن العلاقات بين الأعراق والإثنيات والطوائف تتحول بسهولة من التكامل إلى المنافسة والعداء ومن العداء للصراع، وهذه الصراعات تثير أزمات، مؤامرات، حروب أهلية، دعوات للمساعدة الخارجية، وبهذا فإن الصراع وإن كان اندلاعه مفاجئا ومؤقتا، فإنه يعمل بشكل دائم بطريقة كامنة في هذا المجتمع التاريخي،<sup>51</sup> ومن بين أهم النماذج مجتمعات الساحل الافريقي لسبب رئيسي وأسباب أخرى ثانوية، حيث تعاني هذه المجتمعات من هشاشة وضعف قدرة الدولة الوطنية على الاستجابة بشكل مناسب لتحديات العيش التي تواجه سكانها، كما تصور أطراف منطقة الساحل على أنها مساحة غير خاضعة للحكم، منطقة جغرافية تتميز بغياب سيادة الدولة، مما يساهم في انتشار حركات التمرد وتحسنها في معظم دول المنطقة.<sup>52</sup>

تتميز الجغرافيا السياسية الداخلية لدول الساحل بسيطرة المركز على السلطة السياسية وثروة البلاد، والأطراف المهمشة التي تطمح إلى كسر الوضع الراهن الناتج غالبا عن آثار الاستعمار،<sup>53</sup> كما تعتبر دول الساحل من أفقر البلدان وأضعفها، وترتبط هشاشة هذه الدول

<sup>51</sup> - Edgar Morin, "Le Paradigme Perdu: La Nature Humaine", Nord compo- CNL, Seuil (1973), PP. 152-153.

<sup>52</sup> - Morten Boas, "The Sahel Crisis and The Need for International Support", NAI Policy Dialogue, No. 15, Uppsala (2019), P. 7-9.

<sup>53</sup> - M. M. Mehdi Taje, "Vulnerabilities et facteurs d'insécurité au Sahel", Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest (CSAO/OCDE), no. 1 (août 2010), p. 3.

بدرجات متفاوتة بعدم الاستقرار والعنف والأزمات الانسانية والهجرة أو النزوح على نطاق واسع.<sup>54</sup>

إن النزاعات في هذه الدول متجذرة في الهوية التي اتخذت في بعض الأحيان شكل حركات انفصالية فمثلا شهدت السنغال تمردا انفصاليا بدأ في العام 1982 واستمر حتى التوصل إلى اتفاق سلام في 2014، كما أن هناك أمثلة أخرى على الحركات الانفصالية في مالي والنيجر، فمجموعات الطوارق تمردت بشكل دوري ودعت إلى اقامة حكم ذاتي أو دولة مستقلة لمجتمعها؛ تاريخيا كان شكل التمرد محدود المدى والمدة مما أدى إلى اتفاقات سلام غير أنه منذ 2012 اتخذ هذا التمرد طابعا مختلفا حيث انشق بعض هؤلاء المتمردين عن الجماعات الانفصالية وانضموا إلى الجماعات المتشددة، تشير هذه الأعمال إلى بداية شكل جديد في الصراع في منطقة الساحل المرتبط بإيديولوجية متشددة دينية خاصة منها، ينبغي الإشارة إلى وجود سابقة تاريخية للصراع الديني في المنطقة.

منذ استقلال هذه الدول لم يتسم الدين في منطقة الساحل بالتطرف أو العنف فقد كانت هذه المنطقة نموذجا للأشكال المعتدلة للسلام، فمثلا الطرق الصوفية التي ظهرت أثناء وجود الاستعمار في القارة الافريقية والساحل بشكل خاص، كان لها دور في تحقيق التلاحم بين شعوب المنطقة لمواجهة الاستعمار، كما ساهمت كثيرا في ابراز فضائل الاسلام والذي بدوره أذاب كل الفوارق الاجتماعية والعرقية وعزز من الاستقرار والممازجة الاجتماعية. ولحد الساعة لا تزال الايديولوجيات المتشددة تمثل نسبة ضئيلة من اجمالي سكان هذه المنطقة ومع ذلك هناك استمرار للصراعات وتزايد المؤشرات التي تشير إلى أن الارهاب أخذ في التزايد في جميع أنحاء المنطقة.<sup>55</sup> يمكن الإشارة إلى أن المشكل يكمن في

<sup>54</sup>- Morten Boas, Op. Cit. P.4.

<sup>55</sup> - Daniel Eizenga, "Long Term Trends Across Security and Development in the Sahel", West African Papers, OECD Paris (Sept, 2019), No. 25, P. 18- 20.

صورة اللائكية التي تبنتها هذه الدول، التي ينبغي أن تلبس ثوب الواقع الاجتماعي والثقافي باستحضار التركيبة الدينية للمجتمع، وجعلها تراعي مدى حضور الدين في المجال العام فهذه العوامل هي التي تعطي للائكية صبغتها الوطنية الخاصة، والتي يمكن من خلالها أن تؤدي الدور المنوط بها، فهذه الدول لم تبذل الجهد الفكري اللازم لصياغة نموذج لائكي خاص، قد يمكن تفسيره إلى تأثير دول المنطقة بنظام الحكم الغربي فرنسي المثل بما في ذلك العلاقة بين السلطة والدين.<sup>56</sup>

تشهد منطقة الساحل صراعا عقائديا، إيديولوجيا، مذهبيا، بين الأديان أو داخل الدين الواحد كالصراع بين المفسرين السلفيين وبعض المتصوفة باختلاف درجاتهم، توضح هذه التطورات أن الساحة الأفريقية مفتوحة للتنافس الاسلامي-الاسلامي مثلا وليست ساحة للتنافس الاسلامي المسيحي فقط، وهذا التنافس يحمل أبعادا استراتيجية وأمنية، من خلال سعي كل دولة أو كل مجتمع لتوظيف ميزته الروحية والمذهبية في تنشيط مكانته الافريقية، وهذا ما يؤدي حتما إلى ظهور اجتهادات وأفكار رجعية قائمة على إقصاء الآخر واعتباره تهديدا.<sup>57</sup> كما تتميز مجتمعات منطقة الساحل بتنوع عرقي، اثني، عقائدي، أيديولوجي، ثقافي، يجمعها نضال مشترك ضد الاستعمار، وعض أن يكون هذا التاريخ

\* تختلط الصراعات العرقية بالصراعات السياسية، بعضها يثار وبعضها يثير الآخر والعكس صحيح، إنها تؤدي أحيانا إلى إعادة تنظيم السلطة وأحيانا التنظيم الاجتماعي، ويلعب دين الدولة وينجح أحيانا في دمج التيار الرئيسي للمجتمع ويرتبط ارتباطا وثيقا بالدولة والهيكل الهرمي للعب دور الاستقرار. للمزيد انظر

Edgar Morin, Op. Cit. PP. 153-154.

<sup>56</sup>- مُجدد بمب درامي، "العناصر المغيبة في مقاربات دول منطقة الغرب الافريقي لمكافحة الارهاب: سياسة تدير الحقل الديني وتطوير سياسة فك عزلة الأقاليم الثانية اقتصاديا وإداريا"، العدد 10 (الرياض: متابعات إفريقية، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2021)، ص. 12.

<sup>57</sup>- كريم مصلوح، " الأمن في منطقة الساحل والصحراء في افريقيا"، الطبعة الاولى، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014)، ص. 92.



التضامني كفيل بتحقيق الوحدة لبناء الدولة الوطنية، أصبح هذا التنوع من أهم التحديات التي تواجه مسألة بناء الدولة. إن اعتقاد إحدى الجماعات بعدم الانتماء إلى الدولة الوطنية أو عدم انتمائها إلى جماعات أخرى يشير إلى ما يمكن تسميته بالمعضلة الأمنية المجتمعية حيث يكون فيها الولاء للجماعة على الولاء للدولة، مما يؤثر سلبا على الوحدة الوطنية وبالتالي انتشار التهديد على مستوى المنطقة ككل وتجاوزها حدود الدولة الوطنية، نتيجة لوجود جماعات لها امتدادات عابرة للحدود كالتوارق مثلا المنتشرون في خمس دول (مالي، النيجر، ليبيا، بوركينا فاسو، الجزائر).<sup>58</sup>

يرى البعض أن أسباب المعضلة الأمنية المجتمعية في الساحل هو انعكاس ناتج عن فشل في بناء الدولة الوطنية، إضافة إلى عامل آخر تاريخي يتمثل في عدم مراعاة الاستعمار للتعددية الاثنية والتنوع العرقي في المنطقة من خلال تقسيمه لهذه الجماعات مقابل ذلك عدم قدرة الدولة الوطنية على استيعاب الاختلافات القائمة بين الجماعات المكونة لها ودمجها في إطار المواطنة، وهو ما دفعها إلى التوقف حول انتماءاتها الأولية على حساب الانتماء للدولة، كما ظهرت جماعات انفصالية تسعى لبناء دول خاصة بها<sup>59</sup> على أساس الانتماء للجماعة وفق قاعدة "نحن ضد هم". هذه القاعدة تؤدي إلى ما يمكن تسميته بالأمننة المضادة، كل طرف أو جماعة (سلطة كانت أو مجموعة مجتمعية) ينظر للآخر على أنه تهديد له ضد هويته، وهو ما سينعكس لا محالة على بناء الدولة الوطنية ويساهم في تعزيز نموذج الدولة الفاشلة أين تكون السلطة غير قادرة على ممارسة وظائفها الأمنية، السياسية، الاقتصادية والاجتماعية.

<sup>58</sup>- العربي بومدين، " أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، قراءات افريقية، (المملكة العربية السعودية: 2016)، ص. 28.

<sup>59</sup>- ظريف شاكور، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الأفريقي والصحراء الكبرى: دراسة في الأسباب والانعكاسات"، المجلة العربية للعلوم السياسية، ص. 93.

يمكن القول أن هذه العوامل عوامل مساعدة في زيادة حدّة المعضلة الأمنية المجتمعية بعد إدراك العامل الخارجي كعامل أساسي في وجودها وانتشارها، وعليه فإننا نرى أن التدخلات الخارجية أسهمت بشكل فعال في تطور المعضلة الأمنية المجتمعية في المنطقة. فالتدخل العسكري الدولي في ليبيا تحت ذريعة حماية المجتمع الليبي 2011 والذي أدى إلى إسقاط النظام السياسي ساهم في تدفق السلاح ووقوعه في أيدي المسلحين والجماعات الانفصالية، بحيث أصبح الجنوب الليبي مركزاً لتدريب السلاح والاتجار به نحو دول الساحل والصحراء وغيرها من المناطق.<sup>60</sup> إننا نرى أن التدخلات الخارجية لدعم إحدى الجماعات على حساب جماعات أخرى أو لدعم السلطة السياسية ضد بعض الجماعات العرقية يولد حقداً دفيناً بينها، حيث ينظر كلاهما للآخر على أنه تهديد لبقائه، فمثلاً شكل التدخل العسكري الفرنسي في مالي "عملية سرفال" 2013 التي تحولت لاحقاً إلى عملية "برخان" رؤية أن هذه الدول أصبحت تعاني من ظاهرة الإرهاب الآخذ في الانتشار بالرغم من وجود القوات الفرنسية في المنطقة،<sup>61</sup> إن هذه التدخلات تولد نوعاً من التضامن بين الجماعات الإرهابية والانفصالية لمواجهة هذا التدخل تحت شعار "العدو المشترك" على غرار ما حدث في مالي أين استولى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جنباً إلى جنب مع الحركة من أجل الوحدة والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين بقيادة زعيم متمرد الطوارق "إياد آغ غالي" على شمالي مالي.<sup>62</sup>

<sup>60</sup> - مصطفى زهران، "مصادر تمويل الجماعات الجهادية في القارة الإفريقية"، متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2021)، العدد 10، ص. 61.

<sup>61</sup> - مادي إبراهيم كاتني، "الإدارة العسكرية والأمنية للإرهاب في مالي"، العدد 10، متابعات إفريقية، (الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاستراتيجية، فبراير 2021)، ص.ص. 44-45.

<sup>62</sup> - Tobias Koepf, "The New Sahelian Terrorist Landscape- Actors and Challenges", In Cristina Barrios, Tobias Koepf (ed), Re-mapping the Sahel: Transnational Security Challenges and International Responses, Reports ISS, No.19, (June, 2014), P. 11.

إن الإرهاب في حدّ ذاته ناتج لانتشار أيديولوجيات متشددة دينية خاصة منها، نتيجة لدعم الدول الأجنبية لبعض الأيديولوجيات والأفكار التي لا تتناسب مع خصائص الطبيعة المجتمعية لدول الساحل.<sup>63</sup> إضافة إلى ذلك كشف تقرير للأمم المتحدة عن أن التنظيمات الإرهابية جنت ما يقارب 120 مليون دولار من مدفوعات الفدية ما بين 2004 و 2012 فقط مما يساهم في توسع أنشطة هذه الجماعات،<sup>64</sup> كما أن انتشار المذاهب التكفيرية القائمة على اقضاء الآخر ساهم بشكل فعال في انتشار الأيديولوجيات المتطرفة وبالتالي زيادة حدّة التوترات بين مجتمعات الدولة الوطنية الواحدة. إن هذه المذاهب قائمة على رفض الآخر واعتباره تهديد مما يساهم في انتشار الجماعات الجهادية الإرهابية والمرتبطة بأجندات خارجية هدفها تفكيك المنطقة إلى مزيد من الدويلات لإبقائها خاضعة لها. إننا لا ننفي وجود توترات دينية ومذهبية وعرقية واثنية، غير أننا نؤكد أن نشاطها كان محدود المدى والمدة، فالتدخل الخارجي أسهم بشكل فعال في تطور وانتشار هذا التوتر ليصل إلى حدود الأزمة والذي تمخض عنه عدم قدرة الدولة على بناء الهوية الوطنية واستيعابها.

وعليه فإننا نؤكد على أن بناء الهوية الوطنية يساهم بشكل فعال في صمود الدولة الوطنية ضد التدخلات الخارجية التي تهدف إلى تقسيم المنطقة واضعافها. إن ما يبرر هذا التصور هو أن النزاعات العرقية والدينية والمذهبية دائماً ما تمهد الطريق للتدخل الخارجي، إما تحت ذريعة حماية الأقليات وحقوق الإنسان أو لحفظ السلم والأمن الدوليين، والذي يؤدي في النهاية إلى ضعف وهشاشة الدولة الوطنية مما يعرضها لخطر التقسيم أو بوادر لأزمات مستعصية كالأزمات الأمنية، التنموية، الاقتصادية وغيرها، كما أن معظم المؤامرات الأجنبية تكشف عن وجود مخططات تهدف إلى تقسيم المنطقة لدويلات على أساس عرقي، اثني، ديني، مذهبي، عقائدي. إن هشاشة الدولة الوطنية في منطقة الساحل ناتج عن ضعف في

<sup>63</sup> - Daniel Eizenga, Op. Cit. P. 11.

<sup>64</sup> - مصطفى زهران، مرجع سابق، ص. 63.

بناء الهوية الوطنية، والتي تساهم بشكل فعال في خضوع هذه الدول للإملاءات الخارجية وعدم قدرة شعوب هذه المنطقة على خلق سياسة وطنية مستقلة تهدف إلى بناء دولة وطنية قادرة على القيام بوظائفها الأمنية، السياسية، الإقتصادية، تكون مصلحتها القومية تحقيق الرفاهية لشعوب المنطقة.

#### خاتمة :

يرجع البعض أسباب معضلة الأمن المجتمعي في الساحل الافريقي إلى أسباب سياسية، تاريخية، اقتصادية، وتنموية، غير أننا نؤكد على أن أهم سبب في حدوثها هو التدخل الخارجي للقوى الكبرى في شؤون الداخلية لدول المنطقة، من خلال استغلال الصراع والتنافس الهوياتي بين مجتمعات دول الساحل، والتي عادة ما تكون أحد أهم الذرائع التي تستخدمها القوى الاستعمارية للتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ما يسمى حماية حقوق الانسان أو مساعدة الدول والأنظمة ضد ما يعرف بالحركات الجهادية أو التنظيمات الارهابية، والذي بدوره يؤدي إلى زيادة في عدم الاستقرار و بروز العديد من الأزمات التي تعانيها هذه الدول كأزمة بناء الدولة وأزمة التنمية وغيرها.

لذا يتوجب على دول الساحل الافريقي ايجاد تصور أمني مشترك لتجاوز تلك التحديات؛ ويتم ذلك من خلال وضع استراتيجية أمنية موحدة، والتعاون في اطار المصلحة المشتركة للنهوض بالاقتصاد الوطني، وتحسين المستوى المعيشي، بغية التخلص من التهديدات اللاتماثلية كالهجرة غير الشرعية، والجريمة المنظمة وحتى ظاهرة الارهاب أيضا. ولا يكون ذلك إلا من خلال بناء هوية وطنية قائمة على أساس الانتماء للدولة وذلك عن طريق إشراك الأقليات المضطهدة في السياسات العليا للدولة الوطنية، في نفس الوقت يتوجب أن تدرك هذه الأقليات والإثنيات أن الصراعات فيما بينها لا تؤدي إلا لزيادة الأحقاد والضغائن والخسائر البشرية والمادية لمجتمعاتها . ويعتبر الاهتمام بالعامل الديني أحد أهم العوامل التي

تشارك فيها معظم الهويات المكونة لمجتمعات منطقة الساحل سبيلا للتخلص من معضلة الأمن المجتمعي، والذي يؤدي في النهاية إلى بناء الدولة الوطنية.